

المسكن...). وسيتم جمع المعلومات في المسح وفقاً لأحدث المفاهيم والتصنيفات الإحصائية الدولية. كما سيخصص جزء من هذا الدعم لتمويل مسح حول الهجرة الدولية (MED HIMS) وفقاً لمنهجية وضعها خبراء برنامج مدسّات وبالتنسيق مع العديد من المنظمات الدولية التي تهتم بموضوع الهجرة.

ولفتت إلى أن الشق الآخر لهذا الدعم سيخصص لبناء القدرات وتقديم الدعم الفني للعاملين في إدارة الإحصاء المركزي، وتدريب كادرها على أحدث أساليب المعالجة وتحليل البيانات وإدارة المسوح وتأمين الجودة وفقاً للمعايير المعتمدة في الأجهزة الإحصائية الأوروبية.

وفي النهاية شكرت الدكتورة توتليان جميع العاملين في المفوضية الأوروبية في بيروت وعلى رأسهم السفارة إنجلينا إيخهورست لمهنتهم وكفاءتهم العالية، إضافة إلى كل من فريق عمل وزير الدولة للتنمية الإدارية ومنظمة العمل الدولية.

ثم كانت كلمة لمدير عام الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الدكتور محمد كركي الذي شكر فيها الاتحاد الأوروبي في لبنان ووزارة التنمية الإدارية على اختيارهم تمويل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي بمبلغ 3.8 ملايين يورو نظراً لما سيلاقه هذا التعاون من أصداء إيجابية على مستوى الوطن ككل، ولانعكاساته الإيجابية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في لبنان.

بعد ذلك أعربت سفيرة الاتحاد الأوروبي إنجلينا إيخهورست عن فخرها بأن هذا المال المخصص لتعزيز اللحمة الاجتماعية في لبنان سيصرف في المكان الضروري لأنه من الأهمية بمكان أن يكون لأي منظمة وبلد إحصاءات يستند إليها لاتخاذ قرارات حاسمة وبناء السياسات، منوهة بدور إدارة الإحصاء المركزي الفعّال في السعي للحصول على هذه الهبة.

بعدها ألقى وزير العمل سجعان قزي كلمة أشار فيها إلى عمل الوزارة في هذه الحكومة لإقرار مشروعين جديدين يغطيان مختلف شرائح الشعب اللبناني وهما: مشروع ضمان الشيخوخة ومشروع ضمان الموظفين والعمال المتقاعدين. كما شدّد على فائدة هذا المشروع الذي يضعه الاتحاد الأوروبي على أن تجعل مؤسسة الضمان من مساعدات الاتحاد الأوروبي مناسبة لاصلاح حقيقي في مؤسسة الضمان إن على صعيد مجلس الإدارة أم على صعيد الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، مضيفاً بأن الاصلاح والمكثنة وتغيير نهج الإدارة وذهنية العمل هي شروط ضرورية للإفادة الصحيحة والكاملة من الدعم الخارجي.

أمّا كلمة دولة رئيس مجلس الوزراء تمام سلام فألقاها معالي وزير التنمية الإدارية نبيل دو فريج، وشكر فيها المجموعة الأوروبية على دعمها المستمر للحكومة اللبنانية بشكل عام ومكتب وزير الدولة للشؤون التنموية الإدارية بشكل خاص. وعرض الوزير دو فريج المشروعين اللذين تشملهما الهبة والعائدين لكل من إدارة الإحصاء المركزي والصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. وفي الختام عول الوزير دو فريج على أهمية هذا المشروع وانعكاساته الإيجابية المرتقبة على الإدارة العامة والمواطنين بشكل عام وعلى الإدارتين المستفيدتين بشكل خاص، منوهاً بالجهود الكبيرة والقيمة التي تضطلع بها رئيسة بعثة المفوضية الأوروبية في لبنان.

إطلاق برنامج "تعزيز اللحمة الاجتماعية في لبنان" في السراي الكبير برعاية دولة رئيس مجلس الوزراء تمام سلام

بتاريخ 13 حزيران 2014، وبرعاية دولة رئيس مجلس الوزراء تمام سلام ممثلاً بمعالي وزير التنمية الإدارية نبيل دو فريج وبحضور سفيرة الاتحاد الأوروبي إنجلينا إيخهورست ومعالي وزير العمل سجعان القزي ومدير عام إدارة الإحصاء المركزي الدكتورة مرال توتليان ومدير عام الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الدكتور محمد كركي، تم إطلاق برنامج "تعزيز اللحمة الاجتماعية في لبنان" الممول من الاتحاد الأوروبي بقيمة 10 مليون يورو، والذي يهدف إلى تمويل مشروع البيانات الإحصائية وتعزيز قدرات إدارة الإحصاء المركزي، كما يهدف إلى تعزيز وتحسين نوعية وتغطية خدمات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي. وقد شارك في حفل الإطلاق العديد من المدراء العاميين وممثلين عن الهيئات العسكرية والمنظمات الدولية إضافة إلى حشد من الاعلاميين والمهتمين بهذا البرنامج.



من اليمين إلى اليسار: مدير عام إدارة الإحصاء المركزي الدكتورة مرال توتليان، سفيرة الاتحاد الأوروبي إنجلينا إيخهورست، معالي وزير التنمية الإدارية نبيل دو فريج، معالي وزير العمل سجعان القزي، مدير عام الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الدكتور محمد كركي.

في البداية كانت كلمة للمديرة العامة لإدارة الإحصاء المركزي الدكتورة مرال توتليان، أشارت فيها إلى أهمية هذا المشروع الممول من الاتحاد الأوروبي، إذ تبلغ الحصة المخصصة لدعم العمل الإحصائي في إدارة الإحصاء المركزي 5.5 مليون يورو تهدف إلى تحسين كمية ونوعية المعلومات الإحصائية بشكل عام مع التركيز على أثر الأزمة السورية على الوضع الاجتماعي والاقتصادي في لبنان. وأكدت الدكتورة توتليان على أنه لا يمكن لتدخلات المعنيين على أرض الواقع أن تكون فعّالة ما لم تتوفر إحصاءات دقيقة تعطي صورة عن واقع المقيمين من اللبنانيين وسوريين وغيرهم في كل قضاء من أفضية لبنان.

كما أشارت إلى أن الجزء الأكبر من هذا الدعم والذي تبلغ قيمته 3.5 مليون يورو سيخصص لتمويل مسح بالعينة عن الأوضاع المعيشية للأسر والقوى العاملة في لبنان، إذ سيتخطى حجم العينة 45000 أسرة موزعة على الأراضي اللبنانية كافة وتتضمن الخصائص الديمغرافية لأفراد الأسرة، والتعليم، والعمالة والبطالة (الوضع في العمل، مكان العمل، القطاع الرسمي، القطاع غير الرسمي، والدخل الشهري لجميع الأشخاص العاملين)، والظروف المعيشية (التأمين الصحي، الخدمات الصحية، خصائص